

دبي تصدر 151.666 إقامة ذهبية حتى عام 2022



دبي - وام

كشف تقرير التفتيش السنوي 2022 الخاص بقطاع أذونات الدخول التابع للإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب بدبي، عن إصدار 151.666 إقامة ذهبية خلال الاعوام 2019 - 2022، فيما بلغ حجم العمل بقطاع أذونات الدخول والإقامة 15.542.384، وارتفعت نسبة الزيادة على حجم العمل مقارنة بعامي 2020 - 2021 إلى 43 % كمؤشر على التعافي الذي تشهده دبي.

ونوه التقرير إلى إطلاق سلسلة من المبادرات والخدمات المبتكرة والتي ساهمت في رفع مؤشر سعادة المتعاملين إلى 96 %، وبلغ نسبة سعادة الشركاء 100 %، ونسبة تنفيذ الخطة التشغيلية إلى 99 %، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات تساهم في تحقيق استراتيجية دبي للمعاملات اللامركزية ونسبة الخفض في استخدام الأوراق بنسبة 100%.

60 مركزاً

وفي ما يتعلق بالمشاريع، كشف التقرير عن البدء بتطبيق خدمة الاتصال في 60 مركزاً من مراكز أمر وعدد من الشركات السياحية في الربع الثالث من العام الجاري كمرحلة تجريبية، من خلال إطلاق النظام على الموقع الرسمي

وتوفير الخدمة في الفتره الصباحية والمسائية، وسوف يتم تدريب 100 % من موظفي الواجهة الأمامية على النظام والخطه المستقبلية لتطبيق المشروع بنسبة 100 % على مدار الساعة، حيث بلغ عدد المعاملات المنجزة 2.868 ألف معاملة، كما سيتم تطبيق المرحلة الثانية للتطبيق الفعلي خلال الربع الأول من عام 2023.

كما كشف التقرير عن تحقيق القطاع ما نسبته 99 % في تنفيذ الخطه التشغيلية، ووصول نسبة التحسين على العمليات الرئيسة إلى 94.60 %، مقابل 100 % في التحول الرقمي لأذونات الدخول وتصاريح الإقامة، و 82.2 % بنسبة جاهزية الابتكار، فيما تراوحت نسب كل من سعادة الموظفين، والمرونة المؤسسية بين 93 و 100 % خلال العام الماضي.

حوكمة الأداء المؤسسي

ويأتي التقرير السنوي في إطار الجولات الدورية ضمن منظومة حوكمة الأداء المؤسسي، التي يترأسها سعادة الفريق محمد المري مدير عام الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب بدبي، الذي نفذ زيارة يرافقه فيها كل من العميد خلف الغيث مساعد المدير لأذونات الدخول والإقامة، والمقدم علي الحمادي نائب مساعد المدير والمقدم عبد الله المطروشي نائب مساعد لمراكز سعادة المتعاملين وعدد من مدراء الإدارات.

وأكد الفريق محمد أحمد المري أن النتائج التي تم تحقيقها تأتي ثمرة لجهود كافة الكوادر الوظيفية والإدارية العاملة في الإدارة وفي قطاع أذونات الدخول لشؤون والإقامة، مشيراً إلى أن هذه الجهود قادت إلى أفضل النتائج الريادية، لا سيما العمل على تحويل كافة الخدمات المقدمة إلى خدمات ذكية، مما أسهم ذلك في تقليل عدد المراجعين لمراكز تقديم الخدمة بنسبة 80 %، وانعكس بصورة إيجابية على جودة حياة المتعاملين.

وقال إن الجهود متواصلة في توفير أعلى معايير الخدمات الرقمية الذكية، الهادفة إلى رفع جودة الحياة لدى جميع المتعاملين، من خلال تحقيق الاستدامة في الابتكار والتطوير والتحسين في الخدمات المقدمة للمتعاملين بصورة استباقية تعزز المرونة وتلبي المتطلبات وتنفذ مستوى الطموحات.

وأعلن التقرير عن تطبيق مشروع نظام حماية الأجور بعد تنفيذ عدد من الخطوات التي تضمنت اجتماعاً مع البنك المركزي، والاطلاع على عمل نظام الأجور المطبق في وزارة الموارد البشرية والتوطين وسلطة المنطقة الحرة وجبل علي، فيما شهد مشروع الطابعة المركزية للهوية تدريب 82 موظفاً على الطابعة، وتركيب الطابعات الرئيسية والفرعية في مقراتها المختارة، بالإضافة إلى قياس جاهزية الطابعة والتنسيق مع الشريك "زاجل" قبل البدء الفعلي بتطبيق المشروع.

وشهد مشروع منظومة عقود العمل جمع المتطلبات من قبل الفريق الإداري، وتحليلها من الفريق التقني بنسبة 100 %، قبل اعتماد وتوثيق الإجراءات، وإبرام مذكرة تفاهم مع المصرف المركزي وتنفيذ الطلبات والتحديث على الأنظمة بنسبة 95%.